الأمم المتحدة S/2017/271*

مجلس الأمن

Distr.: General
30 March 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا – مقدمة

١ – بموجب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ الولاية، مع التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والجهود التي تبذلها البعثة لدعم الاتفاق.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٢ – قامت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام بتنفيذ بعض التدابير السياسية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها فيه من خلال إنشاء سلطات مؤقتة في ثلاث من المناطق الشمالية الخمس والبدء بتسيير الدوريات المختلطة. وقد أُحرز هذا التقدم في ظل تزايد كثافة الهجمات التي تعرّضت لها الأطراف على أيدي جهات فاعلة خارج عملية السلام. وتولّد خوف من انهيار عملية السلام على إثر هجوم إرهابي قاتل وقع في غاو في ١٨ كانون الثاني/يناير وأودى بحياة ٥٤ من أفراد الدوريات المختلطة. غير أن الأطراف أعادت تأكيد التزامها بالعملية وشاركت في الحوار بشكل بنّاء. وكان للجهود التي قام بها فريق الوساطة الدولي وللتوظيف الفعّال لولاية البعثة في مجال المساعي الحميدة دور كبير في مساعدة الأطراف على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. بيد أن التقدم المحرز ما زال محدودا في بعض المجالات الرئيسية لتحقيق الاستقرار في البلد، مثل إعادة بسط سلطة الدولة في المنطقتين الوسطى والشمالية وإصلاح قطاع الأمن. وظل هناك تباين في الآراء بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق بخصوص طول الفترة الانتقالية، وأهداف ونطاق مؤتمر الوفاق الوطني، وإجراء الانتخابات، ووضع الجماعات المسلحة المنشقة.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - واستمرت لجنة متابعة الاتفاق في عملها، وإن شاب ذلك توترات مستمرة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق في ظل بذل فريق الوساطة الدولي جهودا مكثفة للتقريب بين الأطراف. وعلى إثر انسحاب تنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) من اللجنة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، واصل فريق الوساطة الدولي، بما فيه البعثة، تشجيع هذه الجماعة على استئناف مشاركتها. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اجتمعت البعثة وغيرها من الجهات المعنية مع قائد التنسيقية في كيدال، حيث جرى التشديد على ضرورة المشاركة. وأعربت التنسيقية عن سخطها على ما رأت أنه عدم إشراك جميع الأطراف في صنع القرارات المتعلقة بعملية التنفيذ، ولتأخّر تنفيذ التدابير المؤقتة، ضمن جملة أمور. وكررت طلبها عقد اجتماع رفيع المستوى خارج باماكو للتغلب على حالة الجمود الراهنة. وعُقد الاجتماع الخامس عشر للجنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير في باماكو، دون حضور التنسيقية. وقام ممثلو الجماعات المسلحة المنتمية للائتلاف بالانسحاب من الاجتماع في منتصفه تضامنا مع التنسيقية.

٤ - غير أن الحكومة وافقت على عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة متابعة الاتفاق في باماكو في شباط/فبراير. وفي وقت لاحق، اجتمع فريق الوساطة الدولي بشكل ثنائي مع الأطراف الثلاثة الموقّعة على الاتفاق للتشديد على أهمية المشاركة بنية حسنة لكسر الجمود الحالي في عملية السلام. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اتفقت الأطراف الموقعة على إنشاء فريق عامل ثلاثي، بقيادة رئيس اللجنة، للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى. وفي الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير، عُقدت في باماكو اجتماعات للفريق العامل بتيسير من فريق الوساطة الدولي. وأعد المشاركون ورقة موقف حددوا فيها العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام وقدموا توصيات بشأن سبل التصدي لها. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي والمالي لهذه الاجتماعات.

٥ - وفي ١٠ شباط/فبراير، قام الوسيط الرئيسي، رمطان لعمامرة، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجزائر، بعقد اجتماع رفيع المستوى للجنة متابعة الاتفاق. وترأس وفد حكومة مالي عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي، وضمّ الوفد وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزير الأمن والحماية المدنية، ووزير اللامركزية وإصلاح الدولة. وحضر الاجتماع أيضا بابا حكيم حيدرا، أمين المظالم في مالي، وماما دو دياغوراغا، الممثل السامي للرئيس المعني بتنفيذ اتفاق السلام. وكانت التنسيقية والائتلاف ممثلين على أعلى مستوى. ومن بين أعضاء فريق الوساطة الدولي، حضر الاجتماع وزراء من حكومات الجزائر وموريتانيا والنيجر، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى من الاتحاد الأفريقي وحكومة فرنسا والبعثة.

٦ - وولّد الاجتماع زخما جديدا لتنفيذ اتفاق السلام من خلال التوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني جديد ووضع ترتيبات بخصوص أهم التدابير المؤقتة التي لم تُنجز، وهي تحديدا

تنصيب السلطات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس خلال الفترة ما بين ١٣ و ٢٠ شباط/فبراير؛ وبدء تسيير الدوريات المختلطة، ابتداء من غاو في ٢٠ شباط/فبراير. واتفق المشاركون أيضا على توزيع مناصب السلطات المؤقتة والمجالس الانتقالية. وتعهدت الحكومة بالتشاور مع الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق بخصوص عملية المراجعة الدستورية؛ ومساواة مركز مقاتلي الجماعات المسلحة المشاركين في الدوريات المختلطة بمركز القوات المسلحة المالية؛ وتعويض أسر ضحايا الهجوم الذي تعرّضت له آلية تنسيق العمليات في غاو في ١٨ كانون الثاني/يناير؛ وتوفير لوازم معيشة المقاتلين في معسكرات الآلية في غاو وكيدال وتمبكتو؛ واستعراض التعيينات التي تمت في المكاتب الإقليمية للّجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بالتشاور مع الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق. واتفق المشاركون أيضا على إنشاء إطار تشاوري رفيع المستوى لضمان تحقق القدر الكافي من المتابعة في فترات ما بين اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق تحت قيادة الممثل السامي للرئيس؛ وكفالة شمول جميع الأطراف في المشاورات المتعلقة بتنظيم مؤتمر الوفاق الوطني؛ وتعيين مراقب مستقل في أقرب وقت ممكن.

٧ - وفي نهاية الأمر، اتفقت الأطراف الموقعة على الاتفاق على تكوين السلطات المؤقتة للمناطق الخمس في ١٥ شباط/فبراير. واختارت الحكومة عضوا في التنسيقية لرئاسة السلطة المؤقتة في منطقة كيدال، وعضوا في حركة إنقاذ الأزواد لرئاسة المجلس الانتقالي لمنطقة ميناكا، وممثلا عنها لرئاسة المجلس الانتقالي لمنطقة تاوديني. وقام كل من الائتلاف والتنسيقية بترشيح أحد أعضائه لرئاسة السلطة المؤقتة لمنطقتي غاو وتمبكتو، على التوالي. ولم يكن هناك سوى امرأة واحدة عُيّنت نائبة أولى لرئيس المجلس الانتقالي لمنطقة ميناكا. وعلى الرغم من تعيين عضو في حركة إنقاذ الأزواد في منطقة ميناكا، ظلت الجماعات المنشقة الأخرى تعرب عن عدم ارتياحها لإقصائها من هذه التعيينات.

٨ - وأُرجئ تنصيب السلطة المؤقتة في منطقة كيدال في ١٨ شباط/فبراير بسبب اعتراض التنسيقية على تعيين حاكم جديد للمنطقة عشية مراسم التنصيب، معلّلة اعتراضها بوجود صلات مزعومة تربطه بجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم. وقاطعت التنسيقية أيضا بدء تسيير الدوريات المختلطة في غاو في ٢٠ شباط/فبراير. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أعلن الممثل السامي للرئيس أن الأطراف الموقعة اتفقت على جدول زمني جديد لتنصيب السلطات المؤقتة. وتم التنصيب في كيدال في ٢٨ شباط/فبراير، وفي غاو وميناكا في ٢ آذار/مارس، ولكنه أُرجئ إلى أجل غير مسمى في تمبكتو وتاوديني بسبب اندلاع أعمال عدائية. ففي ٥ آذار/مارس، قام فصيلان من الحركة العربية لأزواد، يرتبط كل منهما بالتنسيقية والائتلاف، بمهاجمة نقطتي تفتيش للقوات المسلحة المالية في ضواحي تمبكتو واحتلالهما لمدة خمسة أيام. وقد قاما بذلك اعتراضا على تعيين ممثل عن الحكومة رئيسا للمجلس الانتقالي في منطقة تاوديني، وهي منطقة تقطنها الطائفة العربية بشكل رئيسي. وقامت البعثة على الفور بإصدار

بيان أدانت فيه انتهاكات وقف إطلاق النار، وعززت وجودها في تمبكتو، ونشرت مراقبين عسكريين لتقييم الحالة، بينما أوفدت الأطراف الموقعة على الاتفاق فريقا مختلطا للرصد والتحقق. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المفاوضات مستمرة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق لتسوية هذه المسألة.

٩ - ودفعت الحكومة قدما بأعمال التحضير لتنظيم مؤتمر الوفاق الوطني. وفي ١٣ شباط/فبراير، قام السيد حيدرا، رئيس اللجنة التحضيرية، بتسمية أعضاء اللجنة من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، حيث شكّلت النساء ٣٢ في المائة من الأعضاء الذين يمثلون مختلف المجموعات العرقية. وعلى النحو المتفق عليه في الاجتماع الرفيع المستوى، اجتمع السيد حيدرا بقادة الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في ١٤ شباط/فبراير لدعوتها مجددا لترشيح ممثلين. وكان هناك اتفاق وتأكيد من جانب التنسيقية والائتلاف على ضرورة إنشاء السلطات المؤقتة والدفع قدما بعملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل عقد المؤتمر. وأعربا أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي مناقشة مسألة الأزواد. وأعربت الأحزاب المعارضة عن قلقها إزاء ضيق الوقت المتاح لتنظيم المؤتمر، وحذّرت من أن يؤدي التركيز على المسائل المتعلقة بالشمال وحده إلى تفاقم حالة الانقسام في البلد. ودعا ممثلو المجتمع المدني إلى التوسّع في إشراك المرأة والشباب في المؤتمر وفي أعمال التحضير له. وأجرى السيد حيدرا مشاورات إقليمية في المناطق الشمالية، باستثناء كيدال، في الفترة من ١٠ إلى ١٥ شباط/فبراير، وفي بعض المناطق الجنوبية والوسطى في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ شباط/فبراير. وقامت البعثة وخبراء من وحدة دعم الوساطة بتقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى اللجنة التحضيرية، بما في ذلك لأغراض مشاوراتها الإقليمية وحملتها التوعوية. وفي ١٨ آذار/مارس، أعلن مجلس الوزراء أن المؤتمر سيُعقد في الفترة ما بين ٢٧ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل في باماكو. وفي اليوم التالي، وجّهت التنسيقية والائتلاف رسالة مشتركة إلى رئيس لجنة متابعة الاتفاق، أعربا فيها عن قلقهما إزاء المشاورات المتعلقة بالتخطيط للمؤتمر التي اعتبراها غير شاملة لجميع الأطراف، وأشارا إلى غياب السلطات المؤقتة في منطقتي تاوديني وتمبكتو، وإلى المشاورات غير المنجزة في منطقة كيدال. وفي ٢٧ آذار/مارس، افتُتح المؤتمر دون مشاركة التنسيقية والأحزاب المعارضة. ووافقت التنسيقية في وقت لاحق على المشاركة في المؤتمر بعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن طرائق إدارته.

١٠ - وظلت التنسيقية تشارك في التحضير لإطلاق الدوريات المختلطة في غاو رغم تعليقها لمشاركتها في لجنة متابعة الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر. وبدأ نشر دفعة أولى من أفراد الجماعات المسلحة التابعة للتنسيقية البالغ عددهم ١١٣، بحراسة مرافقة من البعثة، من كيدال إلى غاو في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، حيث وصلوا إلى الموقع المخصص لنزع سلاحهم وتسجيلهم في غاو في ٥ كانون الثاني/يناير. وبهدف شمول الجماعات التي لم تكن مشمولة في السابق، اقترحت الحكومة إضافة ١٥٠ عضوا إلى آلية تنسيق العمليات (٧٥ لكل من

التنسيقية والائتلاف). وقامت البعثة بفرز وفحص وتسجيل مقاتلي التنسيقية والمقاتلين الذين وصلوا من بير لاحقا في منطقة تمبكتو. واكتشفت البعثة ١٠ أطفال من بين أفراد التنسيقية والائتلاف، وهي بصدد اتخاذ التدابير المناسبة على النحو المذكور أدناه في الفقرتين ٣٨ و ٣٩.

١١ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، كان التزام الأطراف الموقعة على الاتفاق بعملية السلام موضع اختبار في غاو، حين قتل ٥٤ شخصا وأصيب أكثر من ١٠٠ بجراح عندما انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة انتحارية داخل المعسكر التابع لآلية تنسيق العمليات. ونُفِّذ الهجوم حين كان ما يزيد على ٦٠٠ من عناصر القوات المسلحة المالية وللتنسيقية والائتلاف تستعد لتسيير دورية مختلطة. وأعلنت جماعة ''المرابطون'' المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن الهجوم. وعلى إثر ذلك مباشرةً، نشرت البعثة قوة للرد السريع وقدرات رصد جوية، وقامت بتعبئة وسائلها للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وقدمت العلاج إلى الضحايا في مرفقها الطبي من المستوى الأول. كما وفرت البعثة الدعم إلى الحكومة من أجل تعزيز الأمن في محيط المعسكر، وظلت على اتصال في الوقت نفسه بقادة التنسيقية والائتلاف. وأصدر فريق الوساطة الدولي والأطراف الموقعة بيانا مشتركا يدين الهجوم في أعقاب عقد اجتماع طارئ دعت إليه البعثة في باماكو. وأجرى وفد رفيع المستوى تابع للتنسيقية زيارة إلى غاو قادماً إليها من كيدال، في حين عقدت سلطات مالي والجماعات المسلحة الموقّعة وفريق الوساطة الدولي اجتماعا في غاو في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أثبت فيه الجميع وحدة الصف والعزم على تنفيذ اتفاق السلام مع الالتزام بتجديد الحوار.

١٢ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، بدأت الأطراف الموقعة بتسيير أول دوريات مختلطة في غاو. وعشية البدء بتسيير الدوريات، توصلت الأطراف إلى توافق الآراء بشأن إدماج ثماني جماعات مسلحة منشقة ضمن آلية تنسيق العمليات. وفي الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس، سجلت البعثة أسماء ١٧٥ مقاتلا من تلك الجماعات. وتم أيضا تسجيل ما مجموعه ١٧٥ سلاحا صالحا للاستخدام ووضع تلك الأسلحة تحت إدارة الآلية.

١٣ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، شرعت كل من اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة المعنية بالإدماج في أعمالهما. غير أن البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الذي اعتمدته الحكومة في ٨ كانون الأول/ديسمبر لم يتلق تمويلا كاملا بعد. ولم تعتمد اللجنة المعنية بالإدماج حتى الآن معايير لإدماج المقاتلين ضمن القوات الوطنية للدفاع والأمن. وفي ٩ شباط/فبراير، قامت البعثة بتسليم أول موقع من مواقع التجميع الثمانية المنجزة في بير إلى اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وواصلت البعثة تقديم المساعدة إلى الحكومة من أجل تلبية احتياجات النساء والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وفي كانون الأول/ديسمبر، عينت الحكومة خبيرا في

مجال حماية المرأة والطفل كمسؤول دفاع رفيع المستوى في اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لكفالة حماية حقوق المرأة والطفل.

١٤ - وواصل المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، بدعم من البعثة، جهوده المبذولة لاستكمال المفاهيم المتعلقة بالشرطة الإقليمية واللجان الاستشارية الأمنية المحلية. وفي الفترتين من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ومن ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير، قدمت الأمم المتحدة التدريب في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان لـ ٥٠ من موظفي إنفاذ القانون، بما يشمل موظفي الوحدة القضائية المتخصصة التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان، المكلفة بالتحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وواصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم المشترك من أجل وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب.

التطورات السياسية الأخرى

١٥ - أنشأت الحكومة والبعثة فريقا تقنيا بقيادة وزارة الخارجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام وفقا للنقاط المرجعية والجداول الزمنية الواردة في التقرير (S/2016/1137، المرفق الأول). ومن المتوقع أن يعقد الفريق اجتماعات فصلية من أجل استعراض التقدم الذي تحرزه الأطراف الموقّعة وتقديم معلومات مستكملة عنه.

١٦ - ومنذ صدور التقرير السابق، ظلت عملية إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها في المناطق الشمالية والوسطى محدودة النطاق. وأدى انعدام الأمن السائد في تلك المناطق ليس فقط إلى منع إعادة نشر مسؤولي الدولة، بل إلى إرغام المسؤولين المنتشرين بالفعل على مغادرة مراكز عملهم أيضا. وحتى الآن، لم يُنشر في المناطق الشمالية سوى ثلث موظفي الدولة، بما يشمل موظفي سلك القضاء والمؤسسات الإصلاحية. ولئن لم يكن هناك وجود حكومي دائم في منطقة تاوديني، فإن تولي السلطة المؤقتة مهامها في كيدال يدل على العودة التدريجية للحكومة إلى كيدال.

١٧ - وقد تم إحراز تقدم في إطار الاستعدادات الجارية للدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ففي ٧ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة أن انتخابات المقاطعات ستجري في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٧، إلى جانب الانتخابات البلدية الفرعية في ٥٩ من البلديات التي لم يتم التصويت فيها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وستجري الانتخابات الإقليمية وعملية الاستفتاء الدستوري في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، ومن المقرر عقد الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه ٢٠١٨ والانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، طلبت الحكومة الحصول على دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي لتنظيم الانتخابات. وفي الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢٠ آذار/مارس، نظمت البعثة

حلقات عمل في مجال بناء القدرات، استفادت منها حوالي ٤٠٠ من المرشحات في غاو وكايس وكوليكورو وموبتي وسيغو وسيكاسو وتمبكتو.

التطورات الإقليمية

١٨ - في أعقاب تزايد هجمات الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية والإجرامية، اتخذ قادة المنطقة دون الإقليمية مبادرات للتصدي لتلك التهديدات. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير، في إطار الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما المعقود في نيامي، اتفق رؤساء دول بوركينا فاسو ومالي والنيجر على إنشاء قوة أمنية مشتركة متعددة الجنسيات لكفالة المراقبة الفعالة على الحدود المشتركة وتعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

١٩ - وفي ٦ شباط/فبراير، في باماكو، استضافت حكومة مالي مؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وسعيا للتصدي لمعاودة ظهور شبكات الإرهاب والتطرف العنيف، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، قرر رؤساء الدول إنشاء قوة مشتركة، وأشاروا إلى ضرورة صدور ولايات عن كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل كفالة القدرة على العمل المشترك والتنسيق وتقديم الدعم. وفي ٨ آذار/مارس، عقد رؤساء دفاع المجموعة اجتماعا استثنائيا في باماكو ووافقوا على المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة، الذي يتوخى تشكيل قوة تتألف من ٠٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما في ذلك سبع كتائب يضم كل منها ٦٥٠ جنديا. ومن المتوقع أيضا نشر القوة في مرحلة أولى على طول حدود الدول الأعضاء في المجموعة، على أن يتم نشرها في مرحلة ثانية في مناطق أخرى من تلك الدول. وسيقدَّم مشروع المفهوم إلى مجلس وزراء بلدان المجموعة الخماسية بغية الحصول على موافقة إضافية. وسبق عقد الاجتماع الاستثنائي اجتماع لمدة يومين بين ممثلي كل من المجموعة الخماسية، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والقوات الفرنسية، وجهات أخرى، بهدف مناقشة مفهوم القوة وجوانبها اللوجستية وقواعدها الإجرائية.

٢٠ - وواصلت الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية استغلال حدود مالي التي يسهل اختراقها لشن هجمات عبر الحدود. ففي ٨ كانون الثاني/يناير، في منطقة ميناكا، هاجم مجهولون القواتِ المسلحة المالية بالقرب من الحدود مع النيجر، مما أدى إلى إصابة جندي بجراح. وفي ٢٢ شباط/فبراير، في منطقة واقعة غرب النيجر بالقرب من الحدود مع مالي، قَتل إرهابيون ما لا يقل عن ١١ جنديا من النيجر وأصابوا ١٩ آخرين بجراح فيما كانت دوريات الجنود تجوب المنطقة. وفي ٥ آذار/مارس، هاجم أفراد مركزا عسكريا لمالي

في بولكيسي، بمنطقة موبتي بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو، مما أسفر عن مقتل ١٥ جنديا ماليا وإصابة خمسة آخرين بجراح. وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). وفي ٦ آذار/مارس، هاجم مجهولون مركزا لقوات درك النيجر في وانزربي، النيجر، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو ومالي، مما أسفر عن مقتل خمسة من أفراد الدرك.

٢١ - ولا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأنشطة الاتجار غير المشروع في مالي والمنطقة دون الإقليمية تؤثر على عملية السلام، بما في ذلك عن طريق عرقلة التقدم في تنفيذ اتفاق السلام والتسبب في انعدام الأمن في الشمال. وتشير الاتجاهات الأخيرة التي تدل على زيادة في الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب عن طريق أنشطة الاتجار غير المشروع، وتزايد استخدام دروب الاتجار لتدفقات الهجرة غير القانونية، إلى نمو الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في المنطقة دون الإقليمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضبطت سلطات مالي ٤١٦ ٣ كيلوغراما من المخدرات المتاجر بها في مطار باماكو وفي منطقتي غاو وكايس، وسجلت حالات من الاتجار بالأسلحة وتزييف الأدوية وغيرها من السلع، بما في ذلك على الحدود الجنوبية مع بوركينا فاسو.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

٢٢ - لا تزال الحالة الأمنية متقلبة في شمال ووسط مالي، حيث ظلت الأطراف الموقعة تُستهدف بهجمات الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية. واستمرت الهجمات ضد القوات الفرنسية وقوات البعثة مثلما كانت عليه الحال من قبل. وبوجه عام، زاد عدد الهجمات التي أعلنت الجماعات المتطرفة العنيفة مسؤوليتها عنها ثلاث مرات تقريبا، مرتفعاً من ٢٨ هجوما في عام ٢٠١٥ إلى ٨٥ هجوما في عام ٢٠١٦. واتسعت رقعة انعدام الأمن في المناطق الوسطى، مما يعرض حياة المدنيين للخطر.

الهجمات غير النظامية وغيرها من الهجمات

٢٣ - أصبحت الهجمات التي تستهدف القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة والجماعاتِ المسلحة الموقّعة أكثر تطورا وتعقيدا وفتكا من ذي قبل، وباتت تُستخدم فيها أساليب من قبيل الهجمات الانتحارية بواسطة أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، والأجهزة المتفجرة الموجهة عن بعد، والأسلحة الصغيرة، والنيران غير المباشرة. وزادت وتيرة هذه الهجمات إلى الضعف تقريبا من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وارتفع عدد الحوادث التي تُستخدم فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦، بما في ذلك في المناطق الوسطى، مما أدى إلى زيادة عدد الإصابات في صفوف القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة إلى نحو الضعف في هذه الهجمات، أي من ١١٠ إصابات في عام ٢٠١٥

إلى ٢١٠ في عام ٢٠١٦. وزاد عدد الإصابات في صفوف القوات الثلاث نتيجةً للهجمات الانتحارية بواسطة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، بما في ذلك في الهجمات المركبة، بما مقداره ثلاث مرات، أي من ١٥ هجوما في عام ٢٠١٥ إلى ٥٢ هجوما في عام ٢٠١٦.

٢٤ - وشنّت الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية ٢٨ هجوما ضد القوات الدفاع والأمن التابعة لمالي و ١٥ هجوما ضد البعثة، في مقابل ٢٥ و ٢٩ هجوما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووقعت الهجمات ضد قوات مالي على مقربة من مراكز المدن بصورة متزايدة، مما يشير إلى نمو الإحساس بالثقة وتعزيز القدرات التنفيذية لدى مرتكبيها. وقُتل ما مجموعه ٤٩ فردا من أفراد القوات المالية وأصيب ٧٥ فردا آخر بجراح خلال الهجمات، في مقابل مقتل ١٥ فردا وإصابة ٣٣ آخرين بجراح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقُتل أيضا فرد من أفراد حفظ السلام وجُرح ٢٠ فردا آخر، في مقابل مقتل ٣ أفراد وإصابة ٢٥ آخرين بجراح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٥ - وفي شباط/فبراير، اعتمدت الحكومة خطة أمنية متكاملة لمنطقتي موبتي وسيغو الواقعتين في وسط البلد. وتتضمن الخطة عناصر الأمن والتنمية والحوكمة، إضافة إلى نهج اتصال شامل للتصدي لتزايد انعدام الأمن في هاتين المنطقتين.

٢٦ - وفي ٢ آذار/مارس، أعلنت حركة أنصار الدين وحركة تحرير ماسينا وحركة ”المرابطون“ وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، عن تحالفها تحت لواء جماعة مسلحة جديدة باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بقيادة زعيم حركة أنصار الدين، إياد آغ غالي.

حماية المدنيين

٢٧ - ظل خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة على المدنيين يشكل أكثر أسباب الأضرار الجانبية انتشارا، مع أنها تستهدف القوات المسلحة. وقد سقط مدنيون ضحايا لهذه الأجهزة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في كيدال، وكذلك على الطرق الرئيسية التي تربط بين مناطق غاو وموبتي وتمبكتو. ففي ١٩ شباط/فبراير، قُتل مدني واحد وأصيب ١٣ آخرون بجروح حين داست حافلة قنبلة زُرعت على جانب الطريق في منطقة تمبكتو.

٢٨ - وتزايدت الهجمات التي تستهدف المدنيين في منطقتي موبتي وسيغو الواقعتين وسط البلد، مما أدى إلى تشريد مدنيين. واستمرت تظلمات السكان الناشئة عن انعدام الأمن والافتقار إلى الفرص وتضاؤل وجود الدولة. وفي ١١ شباط/فبراير، في مقاطعة ماسينا بمنطقة سيغو، قَتل مهاجمون مجهولو الهوية مدنيا معروفا بمعارضته لتزايد نفوذ التطرف في المنطقة. وفي ١٢ شباط/فبراير، فيما يبدو أنه عمل انتقامي، هاجم معتدون مجهولو الهوية منازل يقيم في

معظمها أفراد من المجتمع المحلي الفولاني زُعم أنهم من أنصار العناصر المتطرفة، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصا وإصابة ١٨ آخرين بجروح. وفي ١٨ شباط/فبراير، اختطف مسلحون مجهولو الهوية ثلاثة مدنيين في منطقة سيغو، وأفادت التقارير أن المسلحين قَتلوا اثنين في حين لاذ الثالث بالفرار. وفي ١٩ شباط/فبراير، نفذ مهاجمون مجهولو الهوية إعدامات ميدانية في تسعة مدنيين، منهم فتىً عمره ١٧ عاما، وأصابوا مدنيا آخر بجروح خطيرة في نيونو بمنطقة سيغو. وزُعم أن هذا الهجوم كان انتقاما للحادث الذي وقع في ماسينا. وأوفدت البعثة فورا دورية إلى نيونو لإظهار القوة والردع عن تصعيد العنف. وظلت قدرات قوات الدفاع والأمن المالية على منع الحوادث الأمنية والرد عليها قدرات محدودة. ونتيجة لهذه الحوادث، تشرد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٩ مدني في منطقتي موبتي وسيغو.

٢٩ - وواصلت البعثة تنفيذ عمليات منسقة مع القوات المسلحة المالية والفرنسية، وسيرت دوريات على المدى المتوسط والبعيد في المنطقتين الشمالية والوسطى. وكثفت البعثة أيضا دورياتها العسكرية في المناطق الواقعة بين دوينتزا وغوسي وموبتي وعلى الحدود مع بوركينا فاسو. وواصلت البعثة تسيير دورياتها في المراكز السكانية الرئيسية، ونفذت ٨٤٥ دورية مشتركة مع الشرطة والدرك الماليين في شمال ووسط مالي وفي باماكو. ووفقا للقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) واستنادا إلى تحليل مستكمل للحالة السياسية والأمنية، استكملت البعثة استراتيجيتها لحماية المدنيين في آذار/مارس، مع مراعاة الحالة في المناطق الوسطى التي أصبحت فيها حماية المدنيين شاغلا رئيسيا.

تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

٣٠ - واصلت البعثة تقديم المساعدة لعمليات القوات المسلحة، وشمل ذلك مجالات المراقبة والاستطلاع والدعم الجوي والإجلاء الطبي. وعقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع ممثلي القوات المسلحة المالية والفرنسية بشأن تنسيق العمليات والدوريات وتبادل المعلومات الاستخبارية. وشرعت البعثة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسليم معسكرها الواقع في ليري في منطقة تمبكتو إلى قوات الدفاع والأمن المالية. ولا تزال البعثة ملتزمة بمواصلة الجهود الرامية إلى كفالة الامتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وذلك بدفع الكيانات المستفيدة إلى تنفيذ تدابير التخفيف بفعالية.

٣١ - وبدعم من البعثة، وضعت قوات الشرطة والدرك المالية وسلطات الحماية المدنية نموذجا للخفارة المجتمعية بهدف تعزيز ثقة السكان في هذه القوات الأمنية، وتعزيز شراكتهم معها، وتعبئة المجتمعات المحلية للمساعدة على معالجة شواغلها الأمنية وعلى منع الجريمة. وقامت البعثة أيضا بتقديم التدريب إلى ٨٥٠ من ضباط الشرطة المالية، منهم ٥٥ امرأة، في المجالات ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وظل أفراد الشرطة ذوو الخبرة التقنية يشتركون في المواقع مع الشرطة المالية لدعم قدراتها في إجراء التحقيقات، وشمل ذلك

فرقة التحقيقات المتخصصة. واستمرت البعثة في مساعدة الحكومة على تفعيل وحدتها المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة والأسلحة الصغيرة

٣٢ - عملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على التوعية بأخطار المتفجرات في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في المنطقتين الوسطى والشمالية في مالي، وتمكنت من الوصول إلى نحو من ٧٦٠ ٦ شخصاً. وقامت البعثة بتدريب ٢٤ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية على التخفيف من أخطار المتفجرات، وجددت مرفقين لتخزين الأسلحة والذخيرة، مما يسهم في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى المركز الوطني لتنسيق عمليات التخلص من الذخائر المتفجرة في باماكو، وشمل ذلك تسليم معدات تقنية إلى قوة الرد السريع التابعة له.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٣٣ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مثارا للقلق البالغ. وقد وثقت البعثة ٧٤ من انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان، شملت ما لا يقل على ٢٠٤ ضحايا، منهم ١٤ طفلاً، في مقابل ١٠٤ حالات و ٢٣٥ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحالات سبعة إعدامات ميدانية، واثنتين من حالات الاختفاء القسري، وتسعا من حالات إساءة المعاملة، وثلاث هجمات متعمدة على أفراد حفظ السلام، وعشرة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة، و ٢٣ من حالات الاحتجاز غير القانوني. وكان الجناة الرئيسيون المزعومون في ٣٨ حالة من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، بينما يُزعم أن الائتلاف والتنسيقية مسؤولان عن ١٨ حالة و ٩ حالات، على التوالي. وتتحمل الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات المسلحة غير الموقّعة على الاتفاق المسؤولية عن خمس حوادث، منها ثلاث هجمات على أفراد حفظ السلام.

٣٤ - وفي منطقتي موبتي وسيغو، واصلت العناصر المسلحة المتطرفة أفعال ترهيب المجتمعات المحلية، مما يؤكد عدم قدرة مسؤولي إنفاذ القانون على حماية المدنيين. ووثقت البعثة حالات القتل العمد الذي تعرض له أفراد السلطات المحلية والزعماء المحليون ومسؤولو إنفاذ القانون على يد الجماعات المتطرفة العنيفة. فقد اغتال مسلحون مجهولو الهوية عمدة هايري الذي أعيد انتخابه وعمدة موندورو، وكلاهما في منطقة موبتي، في ١٨ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، على التوالي. وأفادت التقارير أيضا أن عناصر متطرفة تقوم بترهيب السكان. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير، دخل رجال مسلحون المساجد في قرى قرب تينينكو في منطقة موبتي وقاموا بالدعوة إلى التطرف الديني، بينما أُمر سكان قرية أخرى بإغلاق المدارس والمحطة الإذاعية.

٣٥ - واعتقلت السلطات المالية ٧٧ شخصا متورطين في النزاع، منهم متهمون بأنشطة إرهابية، وأفرجت عن ثمانية منهم. واعتقلت السلطات ما مجموعه ٤٧ شخصا دون صدور أوامر بتوقيفهم أو احتجزتهم لفترات تجاوزت المدة المسموح بها قانونا. وفي ٢٢ آذار/مارس، كان ٢٤٢ شخصا محتجزا لأسباب تتصل بالنزاع، منهم ١٨٥ شخصا محتجزا بتهم متعلقة بالإرهاب، لا يزالون في مرافق احتجاز تديرها الدولة. وكان من بين هؤلاء المحتجزين ثلاثة قاصرين. واستمرت الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق في احتجاز أفرادٍ بصورة غير قانونية. واحتجزت التنسيقية والائتلاف ما لا يقل عن ٥٦ شخصا، منهم ٤٠ بسبب مسائل تتعلق بإنفاذ القانون في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، مع الإفراج عن ٥٣ شخصا. وبلغ مجموع المحتجزين لدى الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق ٢١ مدنيا وستة من مقاتلي هذه الجماعات، منهم من اعتُقل خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة.

٣٦ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة إلى الحكومة في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي مكافحة الإفلات من العقاب. ففي شباط/فبراير، اشتركت وزارة العدل وحقوق الإنسان مع البعثة في تقييم ٩٧ حالة من أصل ٣٣٠ من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أبلغت البعثة الوزارة بشأنها في عام ٢٠١٦ عن طريق آلية لتبادل المعلومات على أساس شهري. وقد تبين من هذا التقييم أن ٢١ حالة تلقت استجابة قضائية.

٣٧ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، بدأ الضحايا يدلون بإفاداتهم للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفي ٢٢ آذار/مارس، كان أكثر من ١ ٨٠٠ شخص، منهم ١ ٠٦٧ امرأة، قد أدلوا بإفادات للجنة، بما في ذلك الإفادات المقدمة إلى فروعها الإقليمية. وخلال هذه الفترة، قدمت البعثة المساعدة إلى موظفي الفروع الإقليمية التابعة للجنة بتدريبهم على التحقق من وقائع الحالات والإعلام والاتصال بالسكان وغير ذلك. وظل الوصول إلى الفروع الإقليمية يصعب على الضحايا والشهود المقيمين خارج العواصم الإقليمية.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٣٨ - واصلت البعثة متابعة ما تم توثيقه من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك ١٦ حالة تتعلق بقوات الدفاع والأمن المالية منذ عام ٢٠١٤. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وافق نائب رئيس أركان القوات المسلحة المالية على إجراء مشاورات منتظمة بشأن الحالات المعلقة.

الأطفال في النزاعات المسلحة

٣٩ - في إطار عملية تسجيل مقاتلي التنسيقية والائتلاف المنضمّين إلى الدوريات المختلطة في غاو، وجدت البعثة ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاما من أصل

٣٩٠ مقاتلا. وتتواصل المناقشات مع التنسيقية والائتلاف، وقد تعهد كلاهما بتسليم هؤلاء الأطفال إلى الشركاء المعنيين بالحماية لرعايتهم مؤقتا ولاقتفاء أثر أسرهم.

٤٠ - وبالإضافة إلى الالتزام العلني الذي قطعته التنسيقية في شباط/فبراير ٢٠١٦، فإنها وقّعت في ٥ آذار/مارس على خطة عمل مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال وحمايتهم من أعمال العنف الجنسي. وهذه الخطة مُلزمة لجميع الجماعات المسلحة التي تتألف منها التنسيقية، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وستواصل الأمم المتحدة المناقشات مع الجماعات المسلحة الأخرى بهدف التوقيع على خطط عمل مماثلة لكفالة تسريح جميع الأطفال من الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤١ - ظلت الحالة الإنسانية تثير قلقا بالغا إذ لا يزال السكان المتضررون من الصراع يواجهون مصاعب في الحصول على الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم. وما فتئت الجهات الفاعلة الإنسانية تقدم المساعدة، مؤدية دورا حيويا في تلبية الاحتياجات الأساسية للضعفاء في سياق محدودية وجود الدولة وقلة الهياكل الأساسية.

٤٢ - ولا يزال سوء التغذية متفشيا. ويقدر أن حوالي ٠٠٠ ٦٢٠ طفل دون سن الخامسة و ٥٠٠ ٥٦ امرأة من الحوامل والمرضعات يحتاجون إلى مساعدات غذائية في عام ٢٠١٧. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، يقدر أن مراكز التغذية العلاجية استقبلت ٦٠٠ ١٤ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، ويعاني ٩٦٠ ١ منهم من مضاعفات حالاتهم. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة إلى الحكومة لضمان توفير الإمدادات المنقذة للحياة لعلاج سوء التغذية الحاد، بما في ذلك عن طريق توفير الأغذية العلاجية لمساعدة ٠٠٠ ٢٩ طفلا في جميع أنحاء البلد.

٤٣ - وتحضيرا لموسم الجدب الذي يمتد بين فترات الحصاد من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها الدعم لتنفيذ خطة الاستجابة الوطنية التي وضعتها الحكومة لمساعدة نحو ٠٠٠ ٤٩٥ شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، ويوجد أكثر من ٠٠٠ ٢٨٠ منهم في المناطق المتضررة من النزاع. وقدمت الأمم المتحدة أيضا دعمها لحماية السكان الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي ولإعادة بناء سبلهم في كسب العيش في المنطقتين الشمالية والوسطى.

٤٤ - وبسبب الهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين في منطقتي موبتي وسيغو والمواجهات المسلحة التي وقعت في مناطق ميناكا وموبتي وكيدال، ارتفع عدد المشردين داخليا من حوالي ٧٠٠ ٣٦ إلى ٨٠٠ ٤٥، بينما زاد عدد اللاجئين الماليين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر

من حوالي ٠٠٠ ١٣٦ إلى ٤٥٠ ١٤١. وقامت الأمم المتحدة بتيسير العودة الطوعية لما مجموعه ٣٣٧ لاجئا ماليا من النيجر إلى مناطق غاو وميناكا وكيدال.

٤٥ - وواصلت الجهات الفاعلة الإنسانية عملها مع الحكومة لمساعدة المدارس في المنطقتين الشمالية والوسطى. وبلغ عدد المدارس التي أغلقت أبوابها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ما مجموعه ١٥ مدرسة، وبذلك ارتفع عدد المدارس المغلقة في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وسيغو وتمبكتو إلى ٤٣٦ مدرسة من أصل ٣٨٠ ٢. وظل تأثيرُ الجماعات المعارضة الراديكالية المتطرفة المناهضة للتعليم وتدهورُ الحالة الأمنية السائدة يتسببان في إغلاق المدارس.

٤٦ - ولا تزال القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية تسجَّل في المنطقتين الشمالية والوسطى، ويرتبط ذلك بصورة رئيسية بانعدام الأمن وبانتشار مخاطر المتفجرات على الطرق. وفي المناطق المتضررة من النزاع، تفاوضت الأمم المتحدة وشركاؤها بشأن إيصال المساعدات مع قادة الجماعات المسلحة وقادة المجتمعات المحلية بغية تسليمها للسكان المحتاجين. وعلى الرغم من صعوبة الوصول، ظلت الجهات الفاعلة الإنسانية تقدم المساعدة إلى من يحتاجونها، ولكنها ظلت أيضا تتعرض للأعمال الإجرامية. وفي المجموع، سُجل ١٥ حادثا أمنيا تضرر منها عاملون في المجال الإنساني، مقابل ٢٩ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٧ - وفي ٩ شباط/فبراير، أطلقت الجهات الفاعلة الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي تستهدف ١,٤ مليون شخص هم الأضعف من بين ٣,٧ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي ٢٢ آذار/مارس، لم تُقدم سوى ثمانية ملايين دولار من أصل ٢٩٣ مليون دولار مطلوبة للخطة.

سادسا - التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٤٨ - ظلت قدرة الحكومة على تقديم ثمار السلام في الشمال مقيدة بسبب محدودية وجودها هناك وحالات التأخر في إنشاء وكالات تنمية إقليمية. وزاد كذلك تأخر صرف الأموال التي تم الحصول عليها بعد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لأنه لم تكن الصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية قد وُضعت بعد ولأن صندوق التنمية المستدامة لم يكن قد أُنشئ بعد.

٤٩ - ودعما للحكومة، مكنت البعثة السكان في الشمال من الاستفادة من ثمار السلام، بطرق منها التمويل من الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي ومشاريع سريعة الأثر. وفي المجموع، أنجز ٢٤ مشروعا من هذا القبيل مولها الصندوق الاستئماني، فيما أضيف ٢٣ مشروعا جديدا إلى ٤٦ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر الجارية من أجل دعم تقديم

ثمار السلام. ودعم كل من الصندوق الاستئماني والمشاريع السريعة الأثر أيضا تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام، بطرق منها توفير المياه والوقود للدوريات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في غاو ومعدات المكاتب للجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني.

٥٠ - وقام كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية بإطلاق ثلاثة مشاريع لدعم عملية السلام في شمال ووسط مالي، وفي باماكو، بتمويل من صندوق بناء السلام. وعززت هذه المشاريع مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك في مجال إصلاح قطاع الأمن، ودعمت زيادة ثقة الجمهور في قوات الدفاع والأمن المالية، وساعدت الشباب على المشاركة في جهود المصالحة الوطنية، من بين أمور أخرى.

٥١ - وفي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، نظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حلقة عمل بشأن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في تمبكتو، جمعت بين أكثر من ٢٠ خبيرا وممثلا للمجتمعات المحلية من مناطق باماكو وغاو وموبتي وتمبكتو.

سابعا - قدرات البعثة

العنصر العسكري

٥٢ - أدى استمرار وجود ثغرات كبيرة في القدرات الحيوية إلى جانب المخاطر الأمنية المتزايدة إلى تقييد قدرة القوة على الاضطلاع بالمهام التي صدر بها تكليف، بما في ذلك حماية المدنيين، وكذلك مرافقة القوافل إلى المناطق الشمالية وحماية أفرادها. وفي ٢٢ آذار/مارس، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٩٢٣ ١٠ فرداً، أو ما يعادل نسبة ٨٢ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم والبالغ عددهم ٢٨٩ ١٣ فرداً. ومثّلت النساء نسبة ١,٩ في المائة من هذا القوام. وظل النقص في ناقلات الأفراد المدرعة مرتفعا، إذ بلغ ٩٥ ناقلة. ولا تزال البعثة تحتاج إلى وحدتي طائرات هليكوبتر، ووحدة طائرات هليكوبتر هجومية في كيدال مزودة بالقدرة على الرؤية الليلية، ووحدة طائرات هليكوبتر متوسطة للخدمات من أجل تمبكتو؛ وسرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع من أجل كيدال؛ ووحدات لدعم مهابط الطائرات من أجل غاو وتمبكتو؛ وسرية قوات خاصة من أجل تمبكتو؛ وسرية للتخلص من المعدات المتفجرة من أجل تمبكتو؛ وكذلك الكتيبة القتالية لحماية القوافل التي طال انتظارها. وعلى الرغم من استعداد البعثة لاستقبال قوة الرد السريع من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي كان يتوقع في البداية أن تشرع في الانتشار في موبتي بحلول منتصف شباط/فبراير، فإنه تم تأخير وصولها؛ ومن المتوقع الآن نشر القوة من داكار في أيار/مايو.

عنصر الشرطة

٥٣ - في ٢٢ آذار/مارس، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ٢٧٦ ١ فرداً، وبالتالي ظل يمثل نسبة ٦٦ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ٩٢٠ ١ فرداً؛ وقد تم نشر ٨٨ في المائة من فرادى ضباط الشرطة (١٤ في المائة منهم من النساء) و ٦٢ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة (٥ في المائة منهم من النساء). ومن المقرر نشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة إضافية مخصصة لدوينتزا (منطقة موبتي)، وغوندام (منطقة تمبكتو)، وميناكا في أيار/مايو. ولا يزال هذا العنصر يحتاج إلى فريق تدخل خاص، و ٢٠ ناقلة أفراد مدرعة، و ١١ سيارة مصفحة، و ٤١ ضابطا إضافيا من فرادى ضباط الشرطة لهم خبرة متخصصة في مجالات علم الأدلة الجنائية، ومكافحة الإرهاب، وأجهزة التفجير المرتجلة، والجريمة المنظمة الخطيرة والاتجار بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الموظفون المدنيون

٥٤ - حتى ٢٢ آذار/مارس، تم نشر ٨٧ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك ٨٧ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٥ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٧ في المائة من الموظفين الوطنيين. وتشغل المرأة نسبة ٢٧ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٣ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية.

تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٥٥ - واصلت البعثة جهودها لإكمال تشييد المعسكرات، بما في ذلك المعسكرات من أجل وحدات الشرطة المشكلة المقرر نشرها في دوينتزا وغوندام وميناكا. وتواصل إنجاز المعسكرات التي تؤدي وظائفها بالفعل: تم الانتهاء من إنجاز ٩٠ في المائة من قاعدة عمليات البعثة في باماكو؛ فيما أنجز معسكر تمبكتو المتكامل بنسبة ٨٨ في المائة؛ وأنجز مركز اللوجستيات في غاو بنسبة ٩٢ في المائة. وبدأت البعثة أعمال التشييد لتحديث معسكرها في موبتي ليصبح معسكرا متكاملا لاستيعاب الموظفين المدنيين في منطقة مخصصة محيطة بالمعسكر.

٥٦ - ووقّعت البعثة اتفاقين بشأن العبور مع حكومتي بنن والنيجر، في ٨ و ١٠ شباط/فبراير، على التوالي، لفتح طريق إمداد جنوبي إلى مركز اللوجستيات في غاو من كوتونو، بنن، وعبر نيامي. ويتوقع أن يؤدي طريق الإمداد الجديد هذا إلى تحسين كفاءة القوافل اللوجستية للبعثة المتجهة إلى المناطق الشمالية.

البيئة

٥٧ - واصلت البعثة إجراء عمليات التفتيش البيئية في جميع مواقع النشر وتوعية موظفيها بشأن الولاية البيئية. وقامت البعثة بإنشاء لجان بيئية إقليمية في غاو، وكيدال، وموبتي،

وتمبكتو في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير لرصد الإدارة البيئة، بطرق منها تركيب محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في جميع المعسكرات المتكاملة.

ثامنا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٨ – حتى ٢٢ آذار/مارس، وقعت سبعة أحداث أمنية لموظفي الأمم المتحدة المدنيين. فقد قتِل أحد حفظة السلام في منطقة كيدال في ٢٣ كانون الثاني/يناير أثناء هجوم شُن على معسكر البعثة في أغيلهوك. وتعرّضت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى ١٥ هجوما. وظلت الهجمات غير النمطية، وخاصة باستخدام أجهزة التفجير المرتجلة، والعمليات الإرهابية وأعمال الإجرام تشكل تهديدات ومخاطر أمنية على موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وعملياتها. وردا على ذلك، قامت البعثة بإعادة تقييم الإجراءات والخطط الأمنية وتحسينها، وتشمل هذه الإجراءات والخطط وضع خطة أمنية مشتركة مع الجهات الفاعلة الأمنية على نطاق البعثة، ونشر قوات إضافية في مناطق معينة، واستخدام طائرات بدون طيارين. وكثيرا ما تعيد البعثة النظر في الأولوية الممنوحة لهذه التدابير في ضوء التطور والانتشار المستمرين لهذه التهديدات إلى جانب محدودية الموارد.

٥٩ – وتطلبت الحالة الدينامية والمتطورة على أرض الواقع تعزيز قدرات جمع وتحليل المعلومات، بما في ذلك بعثات الاستطلاع الطويلة والمتوسطة المدى باستخدام الطائرات من دون طيار بالرغم من استمرار المشاكل التكنولوجية، التي أعاقت تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة. ووضعت البعثة خطة لجمع المعلومات على نطاق البعثة، وأنشأت قواعد بيانات إقليمية خاصة بالشرطة، وقررت القيام باستخدام أكبر لمجموعة متنوعة من الأصول المقتناة، وتعزيز التعاون مع وزارة الأمن والحماية المدنية بهدف تعزيز تنفيذ الولاية وسلامة الموظفين وأمنهم.

٦٠ – ولا يزال الإجلاء الطبي السريع يشكل تحديا بسبب انعدام الأمن، وطول المسافات ونقص طائرات الهليكوبتر المتوسطة للخدمات في تمبكتو. ولا تزال البعثة تحتاج إلى فريقي إجلاء طبي جوي في موبتي وتيساليت، بمنطقة كيدال. وواصل عنصر البعثة العسكري جهوده الرامية إلى إجراء وحماية عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين على الرغم من التحديات المرتبطة بالنقص في طائرات الهليكوبتر.

تاسعا – السلوك والانضباط

٦١ – لم يكن ثمة أي ادعاء جديد بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين منذ التقرير. وما زال الادعاءان المذكوران في ذلك التقرير، والمبلّغ عنهما في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦، ينتظران التحقيق فيهما من قبل البلدان المساهمة بقوات المعنية. وواصلت البعثة تنفيذ

أنشطة الوقاية، بما في ذلك تدريب الموظفين، وأنشطة التوعية والإعلام بشأن معايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

عاشرا - ملاحظات

٦٢ - كانت الأطراف الموقعة على الاتفاق تستحق الثناء على الإرادة السياسية التي أظهرتها في الاجتماع الرفيع المستوى للجنة متابعة الاتفاق، الذي عقد في ١٠ شباط/فبراير من أجل المضي قدما في بعض التدابير الرئيسية لاتفاق السلام. وأرحب بتنصيب السلطات المؤقتة في وقت لاحق في غاو وكيدال وميناكا، فضلا عن بدء تسيير الدوريات المختلطة في غاو. وأشيد باستعداد الأطراف الموقعة على الاتفاق للتنازل بعد خلافات مطولة بشأن وضع هذه الترتيبات المؤقتة، وأشكر فريق الوساطة الدولي، بما في ذلك البعثة، على جهوده في هذه المرحلة الحرجة في عملية السلام. وأدين الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار في تمبكتو وأشجع الأطراف الموقّعة على الاتفاق على أن تقوم بجدية بحل المشاكل التي تعوق تنصيب السلطات المؤقتة المتبقية في تاوديني وتمبكتو واتخاذ خطوات سريعة لبدء الدوريات المختلطة في كيدال وتمبكتو.

٦٣ - ويصادف شهر حزيران/يونيه من هذا العام مرور سنتين على توقيع اتفاق السلام. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في عملية السلام يظل متفاوتا حتى الآن ولا يزال يتعين تنفيذ العديد من الأحكام الهامة المنصوص عليها في الاتفاق، ومنها التدابير السياسية والأمنية المؤقتة الرئيسية. وبما أنه لم تتبق سوى بضعة أشهر على نهاية الفترة الانتقالية، لا تزال هناك مهام كبيرة جدا ينبغي القيام بها في المستقبل، الأمر الذي يتطلب من جميع الأطراف مضاعفة الجهد والعمل بحسن نية. وثمة خطر حقيقي يتمثل في احتمال تبديد المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة بسهولة إذا لم يكن هناك التزام حقيقي من الأطراف الموقعة على الاتفاق بالمضي قدما وتحقيق نتائج ملموسة. ويؤدي تزايد انعدام الأمن في مالي وعلى حدودها إلى تعاظم الحاجة الملحة إلى أن تقف الأطراف الموقعة على الاتفاق معا وتواجه التهديدات الأمنية المشتركة. وإنني أحث الأطراف الموقعة على الاتفاق بقوة على الحفاظ على التزامها المتجدد بعملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام بالكامل دون مزيد من التأخير. ولا تؤدي العقبات التي تعترض عملية السلام إلا إلى إلحاق مزيد من الضرر بمالي وشعبها وجيرانها. ويجب تذكير الأطراف الموقّعة على الاتفاق بأنه يقع على عاتقها عبء الوفاء بالتزاماتها بما يخدم مصلحة شعبها والمنطقة على أفضل وجه.

٦٤ - ويجب أن تواصل الأطراف الموقعة على الاتفاق حل خلافاتها عن طريق الحوار البنّاء، بدعم نشط من فريق الوساطة الدولية والبعثة. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما بعملية السلام. ويتيح مؤتمر الوفاق الوطني فرصة حاسمة للنظر في الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز

شمولية عملية السلام. وستكتسي المشاركة المجدية لأحزاب المعارضة، والجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق، والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، في إعداد وتنظيم المؤتمر أهمية أساسية بالنسبة لمالي في تحقيق أهدافها في السلام والمصالحة. وأدعو جميع الجهات المعنية المالية إلى المساهمة في تنظيم هذا المؤتمر وعقده بروح من الشمول والوحدة.

٦٥ - وبطبيعة الحال، يجب أن تقترن عملية مصالحة حقيقية باتخاذ خطوات محددة لإصلاح المؤسسات الوطنية المعنية. ولذلك، سيكون من المهم للغاية أن تأخذ عملية مراجعة الدستور والاستفتاء عليه المقرر إجراؤهما في تموز/يوليه في الحسبان استنتاجات المؤتمر. ورغم ضيق الوقت، لا يزال من الأهمية بمكان أن يجري حل المسائل الخلافية بفتح حوار فعلي وإجراء مشاورات حقيقية. وإنني أشجع الأطراف الموقّعة على الاتفاق على أن تستفيد قدر الإمكان من الإطار الجديد للمشاورات تحت رعاية الممثل السامي للرئيس وعلى إعطاء دفع للمشاورات الشاملة المزمع إجراؤها. وأنا أشجع لجنة متابعة الاتفاق أيضا على التعجيل بتعيين مراقب مستقل عملا بالتوصية المقدَّمة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى.

٦٦ - ويجب أن تقوم التدابير المؤقتة على جهود تهدف إلى استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون في جميع أنحاء مالي وإلى توسيع نطاق التنمية إلى شمال مالي والمناطق الأخرى منها لفائدة جميع الماليين. ويؤسفني أن التقدم نحو إصلاح الدولة بصورة شاملة ظل محدودا حتى الآن. ويجب وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وتحديد معايير الإدماج المطلوبة على وجه السرعة ليتمكّن أفراد الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق من الانضمام إلى المؤسسات الأمنية. ويجب أن تعجل المجموعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق بتجميع مقاتليها. وأكرر دعوتي إلى الحكومة بإكمال خطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية التي ستعتمد عليها البعثة لتحديد الدعم الذي ستقدمه. ومن الأهمية بمكان أن تبرهن الحكومة على عزمها الراسخ على تمكين السكان في الشمال وفي المناطق المتضررة الأخرى من التمتع بمكاسب السلام. وأنا أشجع الحكومة على اغتنام الفرصة التي أتاحها إنشاء السلطات المؤقتة للتعجيل بنسق جهودها الرامية لضمان استفادة الجماعات المحلية من تلك المكاسب. وأنا أشجع المجتمع الدولي كذلك على تقديم المبالغ المالية التي تعهد بمنحها أثناء المؤتمر الدولي من أجل التعافي الاقتصادي والتنمية في مالي الذي عُقِد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٦٧ - وقد تواصل تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط مالي، ولكن أيضا في الشمال. ويمثل الهجوم الذي استهدف أفراد دوريات مختلطة في ١٨ كانون الثاني/يناير دليلا على تنامي نفوذ الجماعات الإرهابية والمفسدين وزيادة تصميمهم على تقويض عملية السلام. وأنا أشعر بقلق عميق من زيادة تعقيد الأساليب التي تتبعها هذه الجماعات عند تنفيذ هجماتها ضد القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة وضد الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق وضد المدنيين. وأنا أدين بأشد العبارات هذه الهجمات. وأعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا، وكذلك لحكومة مالي وحكومات بلدان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأكرر التأكيد

على أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وإني أدعو الحكومة إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة بسرعة.

٦٨ - ونظرا إلى غياب سلطة الدولة في بعض الأجزاء من المناطق الوسطى من البلد، استمرت الجماعات المتطرفة العنيفة في التلاعب بمشاعر الجماهير وفي تعريض سلامة وأمن المدنيين للخطر. وأحث الحكومة على تسريع جهودها الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في تلك المناطق. وأود أن أكرر أن جميع الأطراف المالية مسؤولة عن معالجة المظالم والشواغل المشروعة لناخبيها من أجل تفادي انتشار التشدد والتطرف العنيف. وأرحب بوضع حكومة مالي استراتيجيةً متعددة الأبعاد لمناطق الوسط. والبعثة المتكاملة مستعدة لتقديم دعمها بنشاط من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، لا يزال للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع أثر على الحالة الأمنية في مالي وفي المنطقة دون الإقليمية. وتلك الأنشطة الإجرامية، التي توفر دخلا ثابتا للجماعات المتطرفة العنيفة التي تنشط في مالي وتستهدف البعثة المتكاملة وغيرها من الجهات، تؤثر بشكل مباشر على الجهود المبذولة لتحقيق السلام وتنفيذ اتفاق السلام. ولهذا لا أزال أشعر بالقلق من هذا الاتجاه السلبي وأود الإشارة إلى ضرورة التعجيل باتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يعرقلون عملية السلام أو يهدّدونها. وأعتزم تقديم توصيات في هذا الصدد في تقارير لاحقة.

٦٩ - ولا يزال تزايد انعدام الأمن عبر الحدود الجنوبية مع بوركينا فاسو والنيجر يبرهن على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية. وأشيد في هذا الصدد بالمبادرة التي أطلقتها البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمراقبة حدودها المشتركة وتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب عبر إنشاء قوة إقليمية. وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وافقت على استشارة مجلس الأمن بشأن مبادرتهم وبشأن أشكال دعم الأمم المتحدة التي يمكن النظر فيها بجدية. وأنا أدركُ أن الرد العسكري المقترح يجب أن يتسق مع اتفاق السلام وأن ينفَّذ بتعاون وثيق مع عملية بارخان، وهي العملية الجارية لمكافحة الإرهاب. ويمكن لهذه المبادرة أن تساعد على تهيئة بيئة تشغيلية أفضل للبعثة، وأنا أحث الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على أن تواصل تقديم مساهماتها إلى البعثة، بينما توفر في الوقت نفسه القدرات المطلوبة لتنفيذ القرارات المتخذة أثناء الاجتماع المعقود في باماكو في ٨ آذار/مارس. والبعثة ملتزمة بتقديم تدابير دعم فورية إلى القوات المسلحة المالية في نطاق القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

٧٠ - ولا تزال البعثة تعمل في واحدة من أكثر البيئات معاداةً لحفظ السلام. وتظل البعثةُ القوةَ النظامية الوحيدة التي لها وجود مستمر في جميع أنحاء شمال مالي في ظل فراغ أمني ناجم عن التأخر المتكرر في تنفيذ عملية السلام وعدم وجود قوات دفاع وأمن وطنية قادرة على القيام بمهامها. ويؤشر بطء وتيرة تنفيذ اتفاق السلام وتدهور الحالة الأمنية على أن الطلبات على الخدمات التي تقدمها البعثة والقوات الفرنسية والتوقعات المتصلة بهاتين

الجهتين ستظل كثيرة. ولهذا، تُجري البعثة عمليات استعراض باستمرار وتتخذ التدابير التصحيحية اللازمة لتكييف حضورها ولتعزيز سلامة وأمن أفرادها مع الأخذ في الاعتبار أن البعثة لا تزال تمثل الهدف الرئيسي للهجمات الإرهابية. وتبعث البيئة التشغيلية الحالية على الاعتقاد بأن هذا الاتجاه سيستمر.

٧١ - ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، اعتمدت البعثة موقفا أكثر صلابة واستباقية. غير أن البعثة لا تزال تواجه نقصا كبيرا في الموظفين وفي القدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين وتهيئة حيز إنساني. وبعد مرور أشهر على اتخاذ هذا القرار، لم ينشر بعدُ أي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين المأذون بهم، اللذين يبلغ عددهم تباعا ٢ ٠٤٩ فردا و ٤٨٠ فردا، ولا أي من الأصول العسكرية الإضافية المأذون بها رغم الجهود الحثيثة المبذولة لتوفير هذه التعزيزات. وقد تفاقم ذلك الافتقار للقدرات الحيوية نتيجة للتأخير في إيفاد قوة الرد السريع إلى موبتي. وقد أصبح الدعم المقدَّم من جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وإنني أهيب بالدول الأعضاء أن تساعد على سد هذه الثغرات في القدرات، بما في ذلك بتوفير وحدات الطائرات العمودية المطلوبة على وجه الاستعجال، وسرية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ووحدات دعم مهابط الطائرات، وسرية القوات الخاصة، وسرية التخلص من المعدات المتفجرة، وكتيبة القتال لحماية المواكب، وناقلات الأفراد المصفحة، والسيارات المصفحة لضباط الشرطة.

٧٢ - وتواصل الجهات الفاعلة الإنسانية تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية والأفراد المحتاجين رغم صعوبة الوصول إليهم في بيئة مليئة بالتحديات الشديدة. وأود أن أذكّر جميع الجهات المسؤولة عن عرقلة التنقل بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بالامتناع عن أي عمل يزيد من معاناة المحتاجين. وأشجع الحكومة بقوة على مضاعفة جهودها من أجل توسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية في شمال ووسط مالي. وأحث الشركاء الدوليين كذلك على التبرع بسخاء لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي ستساعد على تلبية احتياجات السكان المتضررين من الأزمة في مالي. وأشيد بمساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في دعم الجهود التي تبذلها السلطات من أجل توفير الخدمات للسكان، لا سيما في الشمال. وهذه مسألة حيوية لتحقيق مكاسب السلام وتعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل والاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. وأشدد على ضرورة مواصلة التنسيق وعلى تكامل الجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف وتلبية الاحتياجات المستجدة في شمال ووسط مالي في أوانها.

٧٣ - وإنني أدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة والجهات الأخرى. ولا يزال يساورني القلق الشديد بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتَكب باسم مكافحة التطرف العنيف. ويمثل التصدي للإفلات من العقاب أحد العناصر الأساسية لتحقيق

المصالحة. ومن الضروري أن تحافظ الأطراف المعنية في مالي على التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك بتعزيز الآليات الداخلية لقوات الدفاع والأمن. وتمثل عملية تلقّي الإفادات التي أطلقتها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة خطوةً هامة في تحديد هوية الضحايا وإجراء التحقيقات. وتظل البعثة ملتزمة بدعم العدالة الانتقالية، بما في ذلك من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى اللجنة.

٧٤ - وأودّ أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاصّ، محمد صالح النظيف، لما يبذله من جهود دؤوبة للمضي قدماً في عملية السلام. وأشيد بنساء ورجال البعثة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تفانيهم في خدمة قضية السلام، وعلى العمل في هذه المواقع الشاقة في ظلّ ظروف صعبة باستمرار. وأُثني على الأعضاء المشاركين في فريق الوساطة الدولي، بقيادة الجزائر، لدعمهم المتواصل للأطراف في مالي. وأعرب عن امتناني لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك للمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين الذين لم يدّخروا أيّ جهد للمساهمة في تحقيق السلام والأمن في مالي.

المرفق

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة			أفراد وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أرمينيا	١		١									
النمسا	٦		٦									
بنغلاديش	١ ٥٢٩		١ ٥٢٩				١٣٦		١٣٦	١٣٦		١٣٦
بلجيكا	٧		٧									
بنن	٢٥٧		٢٥٧	١٨	١	١٩	١٤٠		١٤٠	١٥٨	١	١٥٩
بوتان	٣		٣									
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوركينا فاسو	١ ٦٧١	٤٥	١ ٧١٦	٢٧	١	٢٨	١٣١	٧	١٣٨	١٥٨	٨	١٦٦
بوروندي				١٠		١٠				١٠		١٠
كمبوديا	٢٩٦	٧	٣٠٣									
الكاميرون	٢		٢	١٤		١٤				١٤		١٤
تشاد	١ ٣٩٠	٢	١ ٣٩٢	٤	٤	٨				٤	٤	٨
الصين	٣٨٠	١٩	٣٩٩									
كوت ديفوار	٧		٧									
تشيكيا	٢٤	١	٢٥									
الدانمرك	٣٠	١	٣١	٩		٩				٩		٩
مصر	٦٧		٦٧	٤		٤				٤		٤
السلفادور	٨٥	٧	٩٢									
إستونيا	١٠		١٠									
إثيوبيا	١		١									
فنلندا	٦		٦	٥		٥				٥		٥
فرنسا	٢٥	١	٢٦	٩		٩				٩		٩
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	٤٩٣	١٤	٥٠٧	١١	٢	١٣				١١	٢	١٣
غانا	٢١٩		٢١٩									
غينيا	٨٥٨		٨٥٨	٦	٣	٩				٦	٣	٩
غينيا – بيساو	١		١									
هنغاريا				١		١				١		١

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			ضباط الشرطة			أفراد وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
إندونيسيا	٦		٦									
إيطاليا	١		١									
الأردن	١		١	٥		٥				٥		٥
كينيا	٥	٣	٨									
لاتفيا	٣		٣									
ليبريا	٧٢	٦	٧٨									
ليتوانيا	٤		٤									
مدغشقر				١		١				١		١
موريتانيا	٤		٤									
نيبال	١٤٦	٣	١٤٩									
هولندا	٣٤٨	٣٠	٣٧٨	٢٢	٣	٢٥				٢٢	٣	٢٥
النيجر	٨٥٩		٨٥٩	١١	١٤	٢٥				١١	١٤	٢٥
نيجيريا	٦٤	١٧	٨١				١١٨	٢٢	١٤٠	١١٨	٢٢	١٤٠
النرويج	١٤	١	١٥									
البرتغال	٦٠	٨	٦٨									
رومانيا	١		١	٧		٧				٧		٧
السنغال	٥٧٧		٥٧٧	١١		١١	٢٦٩	٩	٢٧٨	٢٨٠	٩	٢٨٩
سيراليون	٦		٦									
سري لانكا	٤		٤									
السويد	١٩٣	١٣	٢٠٦	٦	٣	٩				٦	٣	٩
سويسرا	٦		٦	٢		٢				٢		٢
توغو	٩١١	٢٨	٩٣٩	٣	٨	١١	١٣٤	٦	١٤٠	١٣٧	١٤	١٥١
تونس				٥٣	٢	٥٥				٥٣	٢	٥٥
تركيا				١		١				١		١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢									
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠	٥	٢٥									
اليمن	٦		٦	٩		٩				٩		٩
المجاميع	**١٠ ٦٨٧**	**٢١١**	**١٠ ٨٩٨**	**٢٤٩**	**٤١**	**٢٩٠**	**٩٢٨**	**٤٤**	**٩٧٢**	**١ ١٧٧**	**٨٥**	**١ ٢٦٢**

خريطة

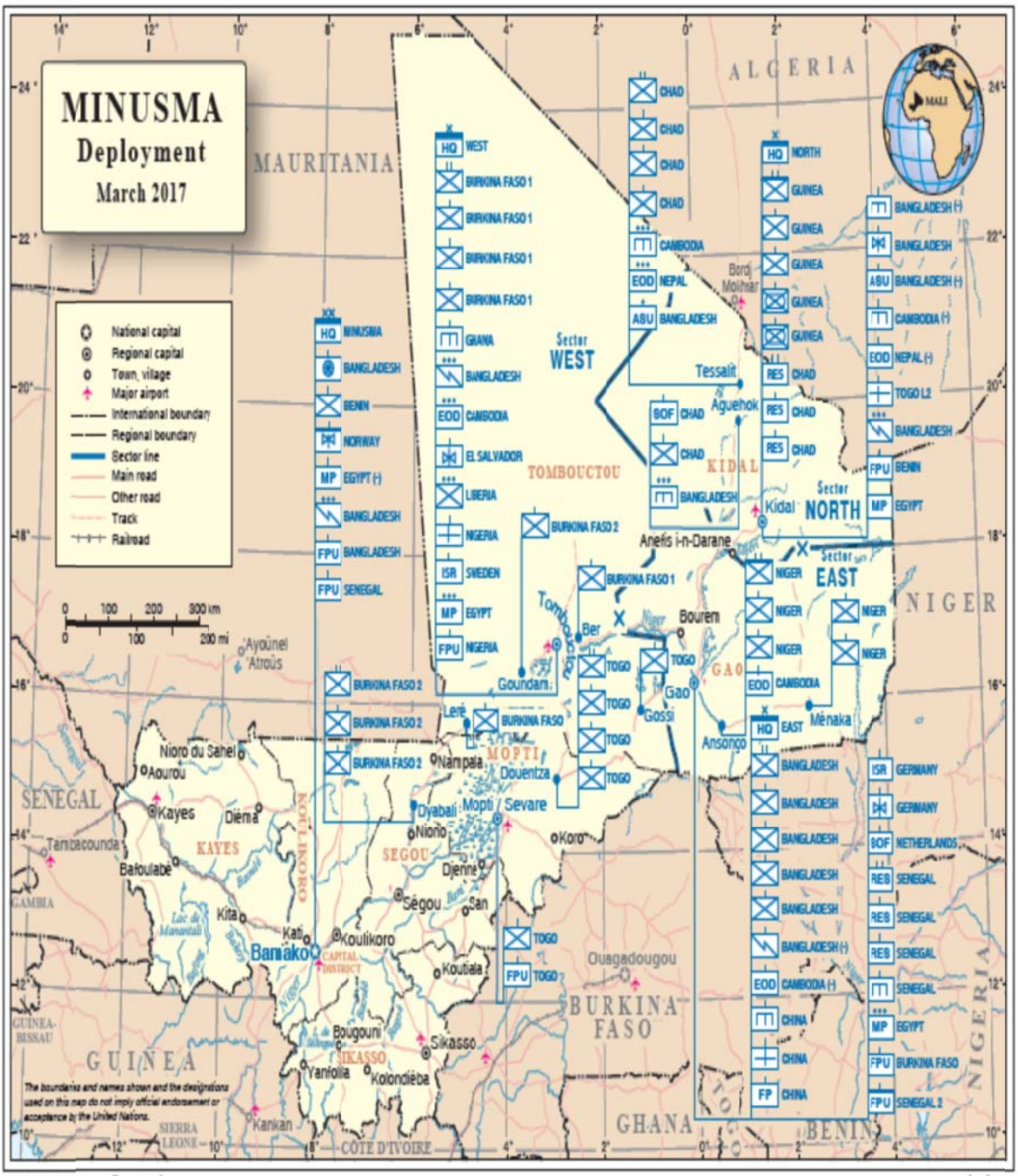
MINUSMA
Deployment
March 2017
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
MAURITANIA
ALGERIA
MALI
NIGER
SENEGAL
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
GUINEA
BURKINA FASO
GHANA
TOGO
BENIN
NIGERIA
SIERRA LEONE
CÔTE D'IVOIRE
Sector WEST
Sector NORTH
Sector EAST
TOMBOUCTOU
KIDAL
GAO
MOPTI
SEGOU
KAYES
KOULIKORO
SIKASSO
Bamako
CAPITAL DISTRICT
Tessalit
Aguelhok
Kidal
Anefis i-n-Darane
Tombouctou
Goundam
Ber
Bourem
Gao
Gossi
Ansongo
Ménaka
Douentza
Mopti / Sevare
Nampala
Nioro du Sahel
Aourou
Kayes
Diema
Tambacounda
Bafoulabe
Kita
Kati
Koulikoro
Ségou
Djenné
San
Koutiala
Bougouni
Sikasso
Yanfolila
Kolondièba
Kankan
Ouagadougou
Koro
Dyabali
Nioro
Lere
Ayoûnel 'Atroûs
Bordj Mokhtar
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4506 Rev. 18 UNITED NATIONS
March 2017 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)